

فوق الطاولة

هنّي الحمدان

قرارات ذات راحة!

ماذا وماذا...؟

ماذا يعني فسح قرارات إدارية كانت بوقتها تشكل ثقلًا إداريًا وربما اقتصاديا صادرة عن مجلس الوزراء بوقت سابق..؟! وفسح قرارات على درجة من الثقل ظهرت للضوء من جانب بعض الوزارات أيضاً..؟

وعلام يدل إعادة عقود بقيمة كبيرة تعدت عشرات الملايين إلى بعض الإدارات المختصة بعد حين من العمل فيها..؟!.

ننش مسائل كهذه بعد مرور زمن على وقوعها يعد من الأهمية، وبلا شك يؤكد أن لا أحد فوق سلطة القضاء، ولا قرار منزهاً أو محصناً كلياً أمام السلطات القضائية، وتلك الرقابة التي تقوم بمهامها ومسؤولياتها.. ومن جانب آخر يستشف منه أن هناك حالة ليست بالصحية، وقد تكون على تماس مع مصفوفات الفساد وأشكاله، اللهم إذا ما كانت غارقة بمستشفه لدرجة لم تفلح معها أي من ترقيعات «مشالية الأمور» وللمة القضائية!

وماذا يعني إحالة موظفين على درجة عالية من المركز الوظيفي المهم لنوع من التسلات والتحقيقات..؟! وأيضاً.. وأيضاً.. هناك بعض الممارسات الخاطئة كثيراً.

لا نغز أو نتهم أحداً، هناك جهات ذات موثوقية عالية بعملها، وسجلت نتائج يشار لها بالبنان بأوقات مضت، ما يشجع جواً أن المحاسبة قائمة، ويجب ألا تستثنى أحداً، ارتكب فعلاً أو أصدر قراراً خاطئاً، إلى ما هناك من الأعبى تصل لآفة الفساد..!

لا نقول إن حاميتها حراميتها، قد يلحق الإجحاف والأذى، وقد يكون الخطأ غير مقصود إلا أنه خطأ، وألح ويلات ونكبات وهيباً جواً للتلاعب والإهمال، لكن يمكن القول: هناك أشخاص خطأ تبوا منصباً ما أو وظيفة ما بمسؤوليات كبرى، ولبسوا ثياب أمانة ليست لهم، تناسوا أن هناك عيناً رقيباً لم تعد تغفل عن أحد، فالزمن زمن كشف عورات الفساد وليس إخفاها..!

معالجة مسائل تلك المتعلقة بالفساد والتزلم الإداري يجب أن تكون فوق الطاولة، بمعنى أوسع غير مستسائة أن تتم خلف الأبواب المغلقة وتحت الغطاء، فالمكافحة الكاملة لقوت الفرض على من تتسول له نفسه اللبث بمقدرات المؤسسات وربما الاعتداء على حقوق الآخرين، وتالياً يظهر تمكن العدالة وقوة التشريعات النافذة للمهام والأعمال.

هناك تحديات كبيرة ضاغطة على كل مرافق الحياة، وهناك حصار اقتصادي خائق وعقوبات ظالمة، مع حالات ترهل ولا مبالاة عند البعض، وهذا يستدعي إيقاظ الحس الغفري عند من مات هذا الحس به، تصحيح الإعوجاج وكشف العورات ليس عيباً، بل تلافٍ من الإبقاء في تلافيف وباء عانت المجتمعات كثيراً من آثاره..!

قد لا يكون العموم يلبس لبوس الصالحين المخلصين، ممن يقسمون على حمل الأمانة، وهذا شيء من المستحيل في وقت تغيرت المفاهيم وشاب النفوس المرض وضيق الأفق، إلا أن المرحلة والواجب يحتمان أن يكون الجميع بوقتها الإيمان الكامل، بمحاربة الإعوجاج والإشارة إلى السلبيات بعين من الحرص لا النقد والتجريح..!

د

وصول مليون برميل من النفط الخام

عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر لـ«الوطن» عن وصول ناقلة تحمل مليون برميل من النفط الخام خلال الأيام الماضية وتم تفرغ حمولتها موضحة أن هذه الكمية تكفي لتشغيل مصفاة بانباس لفترة لا بأس بها وأنها تكفي حاجة القطر من المادة لحوالي ١٢ يوماً من دون نسب التخفيض

التي أعلنت عنها وزارة النفط ولعشرين مع وكانت وزارة النفط قد بدأت سياسة تخفيض مخصصات الوقود من البنزين والمازوت منذ بداية هذا الشهر معبدة السبب في ذلك إلى تأخر التوريدات من المواد النفطية بسبب الحصار المفروض. وأدى تخفيض الكميات إلى قلة في عرض مادني

سائقو التاكسي يرفعون أجورهم والحجة أزمة البنزين



الوطن

مغفولاً

بين ١١ ألفاً و١٦ ألفاً في العشرين لبتراً أفضل من الدوران في الشوارع في ظل قلة الزبائن على حد تعبيره. وبين صاحب سيارة نقل سودوي أن العمل أفضل من بيع المادة لكنه يضطر لبيعها بعض الأحيان من أجل تأمين دخله اليومي في ظل التعتل عن العمل بسبب انتظار المادة أمام محطات الوقود مبيئاً أنه يبيع كل عشرين لبتراً بمبلغ ٣٠ ألف ليرة.

وقال أصحاب فعاليات حرفية حلاقين وخياطين والأصحاب مطاعم في جرمنا يعتمدون على بخمسة آلاف ليرة للمضطرين وما أكثرهم بشكل دخل صافياً يؤمنه لنفسه من دون تعب مبيئاً أن التشغيل لمدتهم بسبب عدم جدوى الانتظار الدور متقدماً وقريباً من مدخل محطة الوقود بينما بين آخر أنه يقوم ببيع مادة البنزين بعد الحصول عليها من المحطة لعدد من المراهقين الذين لا يستغفون عن سياراتهم الخاصة في نقلت بينهم بين ٢٠ و٢٥ ألف ليرة محققاً ربحاً

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن» مع ازدياد الازدحام على محطات الوقود ضبوط المحروقات ازدادت بنسبة ٢٥ بالمئة عن السابق

إرمام محفوظ

تطبيقاً والمنصوص عليها بالقانون. ولفت إلى أن مديرية حماية المستهلك شددت من خلال تعاميمها على مديريات حماية المستهلك في المحافظات على منع بيع وتجميع البطاقات الإلكترونية وتعبئة البيديونات بالبحروقات من وشدد الخطاب على أن تعبئة البنزين بالبيديونات وأشار إلى أن مديرية حماية المستهلك شددت بشكل خاص على موضوع إحالة أي مخالف موجوداً إلى القضاء.

وبالنسبة لمخالفات موزعي المازوت أوضح مدير حماية المستهلك بأنه يتم التركيز خلال الفترة الحالية على سيارات توزيع المازوت لموضوع نقص الكيل والتلاعب بالعداد، لافتاً إلى أنه تم ضبط عدة موزعين يقومون بكسر الرصاص الموجودة على عداد التعبئة من أجل التلاعب بأرقام العداد من أجل السرعة من مخصصات المواطن، مشيراً إلى أن هذا النوع من المخالفات موجود سابقاً لكنه ازداد خلال الموسم الحالي.



وأكد أن دوريات حماية المستهلك موجودة في كل

وزير الزراعة لـ«الوطن»: حالة محصول القمح مطمئنة

الاتفاق على إطلاق شبكات الري الحكومية لري المساحات المروية

هناء غانم

احتياجات الموسم الزراعي المائية وإرواء مساحات جديدة من الأراضي القابلة للزراعة مشيراً إلى أن زراعة محصول القمح مستمرة على مستوى المحافظات، وكذلك حملات الترحيب التي تم اعتمادها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق. وأضاف قفنا إن المساحات المزروعة من القمح أصبحت أكثر من ١٠١ بالمئة من المساحات البعلية وتجاوزت ٧٦ بالمئة للمساحات المروية، مشيراً إلى أن المساحة المعتمد عليها لزراعة القمح ١,٥ مليون هكتار مروى تم تنفيذ حتى الآن ١,٤٠٠

مليون هكتار أي إننا وصلنا تقريباً إلى ما هو مخطط، مبيئاً أن كل واحد هكتار قمح مروى مردوده لا يقل عن ٤ أطنان في حين مردود الهكتار من القمح البعل لا يزيد على طن من القمح. وبخصوص كميات السماد واحتياج بعض المحاصيل الزراعية بين الوزير قفنا أن ٥٠ بالمئة من كميات السماد المطلوبة للمساحات المزروعة من القمح متوافرة ضمن الإمكانيات الخاصة بالأشجار المثمرة التي هي ٧ آلاف هكتار والمنقذة بحدود ٢ آلاف هكتار موضحاً أن انخفاض سبب التفتيد لعدم

المزارعين اعتباراً من ٢٠٢١/١/١٦ ويستمر حتى نهاية شهر شباط لتغطية كامل احتياج القمح من الدفعة الثانية من الأسمدة لافتاً إلى أن الحكومة تسعى لتأمين باقي الاحتياجات لتوفيرها. أما عن المساحات المستصلحة في مناطق الغابات ومشاريع استصلاح الأراضي لزراعة الأشجار المثمرة بين الوزير أنه عملياً تم استصلاح المساحات المخططة الخاصة بالأشجار المثمرة التي هي ٧ آلاف هكتار والمنقذة بحدود ٢ آلاف هكتار موضحاً أن انخفاض سبب التفتيد لعدم

توافر الورشات على مدار الوقت نظراً لارتباطها بمهام أخرى. وأشار إلى أنه تم إنتاج ٤ ملايين غرسة مثمرة جاهزة للتوزيع و٦ ملايين غرسة حرجية جاهزة لتوزيعها وزراعتها بالمناطق المختصة. عملياً الوزارة مستمرة بعمليات الترحيب التي تم إطلاقها مؤخراً ويستمر شق الطرقات الحرجية إضافة إلى ترحيب المساحات التي بلغت نحو ٤ آلاف هكتار في كل المحافظات.

معظم حركة البيع في العقارات هي مضاربة

الجلالي: القرض السكني غير مجد والمغتربون هم زبائن العقارات الباهظة

عبد الهادي شباط

صرح الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أن الكلف غير الحقيقية في العقارات مثل العمولات وأجور المحامين وكلف الدراسات الهندسية والإشراف وغيرها تسهم في رفع أسعار العقارات بنحو ٣٠ بالمئة في السوق المحلية ورغم أن مثل هذه التكاليف موجودة عالمياً إلا أنها لا تصل لهذا المستوى وهي عادة بحدود ١٠-١٥ بالمئة، بينما أوضح أن هناك حالة مضاربة واسعة في سوق العقارات (الشراء بقصد البيع) بهدف تحقيق هوامش ربح عالية وخاصة مع تراجع فرص الاستثمار في معظم القطاعات الأخرى، بسبب الظروف الاقتصادية العامة التي يمر بها البلد، يضاف إلى ذلك اعتبار العقارات ملاذاً آمناً للادخار، وأن كل ذلك يخلق حالة طلب غير حقيقية على العقار ويسهم في رفع قيم العقارات التي يجب أن يكون الهدف منها تأمين السكن بالمقام الأول.

وعن الأثر شراء للعقارات اليوم، بين أن المغتربين يمثلون شريحة واسعة من الزبائن (المشتريين) للعقارات لكن رغم ذلك مازال سوق العقار يعاني حركة غير نشطة ومعدلات البيع والشراء متواضعة. وعن كلف البناء، بين أن مبيع طن الحديد سجل ارتفاعاً بنحو ٥ بالمئة عما كان عليه قبل شهر حيث وصل سعر طن الحديد اسن نحو ٢,٣٥٠ مليون ليرة في حين وصل سعر مبيع المتر المكعب من مادة البتونيون ١١٠ آلاف ليرة على حين كان سعر المتر ٨٠ ألف ليرة قبل نحو ثلاثة أشهر وأسهم بذلك كل من حالة التضخم وتبدل

ومشروعات المؤسسة العامة للإسكان. وعن أثر التمويل المصرفي في السوق العقارية بين أن هذا الأثر محدود وخاصة مع سقف قرض سكني لدى المصرف العقاري بنحو ١٥ مليون ليرة ليس له أثر لأنه غير مجد في ظل حالة التضخم الحاصلة في الأسعار وكلف ومستلزمات البناء وغيرها، ويضاف لذلك أن هذا القرض لا يحل مشكلة أصحاب الدخل المحدود الذين لا يستطيعون في ظل الدخول الحالية الحصول حتى على هذا السقف المندقي لقرض سكني.



واعتبر أنه لا يوجد حتى الآن سوق موحد للعقارات بل عبارة عن أسواق صغيرة متفرقة، وكان أكثرها نشاطاً في السابق هي أسواق العقارات في مناطق المخالفات، وعن مشاركة القطاع العام في التمويل العقاري بين أن مثل هذا التوجه مهم جداً ومن شأنه تحقيق استقرار أكثر للسوق العقارية وتأمين الاحتياجات اللازمة وخاصة لغايات السكن بكلفة وأسعار مدروسة مع هوامش ربح مقبولة وعدم ترك مساحة واسعة للمضاربة والتحكم في السوق من قبل التجار والمقاولين.

سعر الإسمنت الجديد رفع مواد البناء ١٥-٢٠ بالمئة ولم يؤثر في حركة التشييد بحماة.. وشقة الـ١٠٠ متر بـ٢٥٠ مليوناً

حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت مراكز عمران زيادة ملحوظة بالبيع. وبين عدد من المتعهدين والمشتغلين بالعقارات والبناء بحماة لـ«الوطن»، أن الشقة التي تحتاج ٥٠ كيس إسمنت للتبليس أصبحت تكلف ٣٢٥ ألف ليرة، على حين كانت تكلف ١٧٥ ألف ليرة قيمة الأكياس فقط. وسعر البلاطة صار ٧٠٠ ليرة وكان بـ٥٥٠ ليرة، والبلوكة كانت بـ٢٠٠ ليرة فصارت بـ٣٢٥ ليرة من دون أجرة النقل، وكشف أصحاب مكاتب عقارية أن الشقة المكسية طبعاً مساحة ١٠٠ م، التي كان سعرها ٢٠٠ مليون ليرة بقي القصور مثلاً صارت بـ٢٥٠ مليون ليرة، وأما الشقة التي تقع بالمشاعات وبمساحة ٥٠ م فصارت لصناعة الإسمنت، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ

تباع بـ٥٥ مليون ليرة وكانت بـ٥٠ مليوناً. وأما المدير العام للشركة العامة للإسمنت المهندس علي جعيو، فبين لـ«الوطن»، أن الطلب كبير على الإسمنت، إذ يتم تسويق كامل الإنتاج المؤسسة العمران والقطاعات العامة. وأوضح أن إنتاج الشركة بالعام الماضي كان نحو ١٠ مليون و٥٢ ألف طن من كل أصناف الإسمنت، على حين تم بيع أكثر من ١ مليون و٥٥ ألف طن، بقيمة ٤٩ ملياراً و٧٤٠ ألف ليرة. وبين مدير فرع عمران بحماة سامي بنكه العس لـ«الوطن»، أن كميات الإسمنت التي تصل إلى الفرع تتراوح

يومياً بين ٤ آلاف إلى ٥٠٠ طن، كما يتم شحن كميات من الإسمنت إلى محافظات حلب وحمص وطرطوس واللاذقية ودرعا ودير الزور والرقدة ودمشق وريف دمشق بسيارات فرع المؤسسة، ومكتب نقل البضائع بحماة. ولفت إلى أن المبيعات في العام الماضي زادت على ٢٣ ملياراً و١٥١ مليون ليرة، وتضمنت ٣٩٠ ألف و٣٩٠ طناً من الإسمنت البورتلاندي العادي والبورتلانتي والمقاوم ومعياً وقلناً، وبقية ٢٣ ملياراً و١١٦ مليوناً كما تضمنت المبيعات الإجمالية الدهانات والحديد المبروم والصناعاتي ومواد البناء.